

مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثارها على التحول الاقتصادي.

ستيتو مليكة

باحثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير

جامعة تلمسان

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مسار وواقع السياسة النقدية في الجزائر و مختلف الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي؛ مع إبراز السبب اللجوء إلى مثل هذه الاتفاقات كون الدولة الجزائرية واجهت عدة صعوبات خاصة مع نهاية الثمانينات ؛ و بالتالي تغير بذلك مسار أداء السياسة النقدية في الجزائر . كما سنقوم بإبراز تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني ككل و في الأخير سنتوقف على أهم نتائج ومسار السياسة النقدية في ظل تعديل القانون 10/90، كما نحاول أن نوظف في تحليلنا لكل الفترات المعنية بالدراسة أهم المؤشرات المفسرة لأداء السياسة النقدية ؛ و كنا مدى أهمية إنجاز الإصلاح المصرفي بما يسمح من مواكبة بنوكنا العامة و الخاصة و ما تفرضه العولمة من تحكم و سرعة في معالجة المبادلات التجارية و حركة رؤوس الأموال

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في ظل إصلاحات قانون النقد والقرض (10/90)

الدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم الثالث بعد ما ورثت غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجنبي، وكانت أول خطوة قامت بها آنذاك هي الشروع في تطبيق حزمة من الاصطلاحات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينيات من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، و مست الإصلاحات جميع القطاعات الاقتصادية، و كغيره من القطاعات، شهد القطاع المالي، أولى الإصلاحات باعتماد قانون النقد والقرض في أبريل 1990. و من أجل تحليل مسار السياسة النقدية قبل صدور قانون 10/90؛ وكذا سنخرج عن آثار برامج التكيف على واقع السياسة النقدية بالجزائر.

المطلب الأول: واقع السياسات النقدية في اتفاقات الجزائر مع الصندوق النقد الدولي

إن السياسة النقدية تعتبر بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية شأنا في ذلك شأن السياسة المالية؛ بحيث لها تأثيرا على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي². إلا أن الحديث عن مستقبل الاقتصاد الجزائري من وجهة الإجراءات والتدابير يقتضي إجراء تقييم شامل للسياسات الاقتصادية وللنتائج التي تحققت على المستوى الاقتصادي وكذا الاجتماعي. ذلك أن هذا التقييم يعد منطلقا لتحديد مجال وشروط وكيفية الانطلاق و إنعاش الاقتصاد الجزائري وإعادة إلى مسار النمو المتواصل والتنمية المستدامة؛ يعد محور إدارة الطلب من المحاور الأساسية في برنامج التكيف التي يعد الجانب النقدي فيها بارزا.

تقدمت الجزائر للصندوق النقدي الدولي لاستخدام شريحة الاحتياط، و ذلك في الربع الأخير من سنة 1988، و من تلك السنة عرفت الجزائر اتفاقات متعددة الأطراف مع الصندوق النقدي الدولي ستتطرق لها على النحو الآتي³:

الفرع الأول: الاستعداد الائتماني الأول (ماي 1989): وافق الصندوق النقدي الدولي في إطار اتفاق التثبيت (30 ماي 1989) على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988.

❖ الإجراءات النقدية: أحدث هذا الاتفاق تغييرا جذريا على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي إذ بعد سنة تقريبا من تاريخ الاتفاق تم صدور قانون يجعل من إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي بصفته مشرفا على السياسة النقدية وعلاقة السلطة النقدية مع الخزينة ومواضيع نقدية أساسية أخرى مجالا له

¹ * السياسة النقدية هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (ممثلة في المصرف المركزي) للتأثير على كمية النقود و حجم الائتمان في الاقتصاد و يكون الغرض من هذه لسياسة هو تحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل المحافظة على استقرار الأسعار و محاربة التضخم أو تنشيط الطلب في حالة الركود الاقتصادي؛ و من ثم زيادة الدخل و التشغيل أو المساعدة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات. و عليه يمكن تعريفها حسب الاقتصادي G.Lbach على أنها: العمل الذي تقوم به الحكومة و يؤثر بصورة فعالة في حجم و تركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية. الاقتصادي George Priente فيعرفها على أساس أنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات قصد إحداث أثر على الاقتصاد و من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف *

² * اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطوره المختلفة؛ حيث نجدها مرت بـ 4 مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي و فعالية هذا التأثير؛ ما قبل كينز في القرن 19 تنظر إلى أن النقود هي عنصرا محايدا، و بالتالي لا يؤثر على حركة النشاط الاقتصادي، و إذا زادت كمية النقود المتداولة مع ثبات الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ثم جاءت المرحلة الثانية بظهور الفكر الكينزي إثر أزمة 1929 و مع ظهور الأفكار الكينزية بدأ الاهتمام أكبر بالسياسة المالية ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية من خلال التمويل بعجز الميزانية و في المرحلة الثالثة خلال مطلع الخمسينيات (1951) أخذت السياسة النقدية مكانها في الطليعة بين السياسات الاقتصادية الكلية على يد -ميلتون فريدمان - و -والت هيلر- الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة، بل طالب بضرورة عمل مزج لكل من أدوات السياسة النقدية و أدوات السياسة المالية حتى يتسنى التأثير على النشاط الاقتصادي؛ إلا أن سياسات التثبيت الهيكلي تجعل من السياسة النقدية أكثر إيقاعا في خدمة السياسات التي يضمها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي و خاصة تلك السياسات الهادفة إلى علاج التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي. إن سياسات التثبيت الهيكلي تجعل من السياسة النقدية أكثر إيقاعا في خدمة السياسات التي يضمها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي و خاصة تلك السياسات الهادفة إلى علاج التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و الجزائر بدورها مرت فيها السياسة النقدية بعدة مراحل انطلاقا من سياسة نقدية في ظل اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق.

³ * بعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 189-190-191 و 192

وقد تمثل هذا القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، إذ قبل هذا الإصلاح المشار إليه لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة و ذلك للتدخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي هذا من جهة ، و ضعف الوساطة المالية من جهة أخرى⁴.

❖ الكتلة النقدية : إن تفسير أداء السياسة النقدية وفعاليتها يُمكن التعرف عليه من خلال بعض المؤشرات النقدية وكذا العينية. بحيث خلال تلك الفترة تطورت الكتلة النقدية M1 بين 1989 و 1990 بنسبة 11.32% في حين لم يتغير الناتج الداخلي الإجمالي سوى Le PIB سوى بمعدل 0.80% وهو ما بين الفجوة و المؤشرات النقدية و المؤشرات العينية؛ مما يوحي بوجود كتلة نقدية بدون مقابل مما يساعد على بروز اختناقات تضخمية، و عليه خلال سنة 1990 تم تسجيل المؤشرات التالية :

1/ ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بـ 18%

2/ سلبية معدل الفائدة الحقيقي، إذ عرف معدل التضخم بمؤشرات أسعار المستهلك ارتفاعا ملحوظا ؛

3 ارتفاع التسرب النقدي بنسبة 12.57 % ؛

تشكل المجاميع النقدية من :

M1 : (المتاحات النقدية) = هي مجموعة الأدوات المالية الشديدة السيولة التي يمكن استعمالها في أية لحظة لتسوية أية مبادلة. فهي إذن تشمل؛ النقود المركزية (الحسابات الدائنة للبنوك التجارية لدى البنك المركزي، والنقود القانونية المكونة من النقود الورقية والمعدنية) + النقود الوداعية (تحت الطلب) للمتعاملين غير البنكيين في البنوك الابتدائية + الودائع في الحسابات البريدية الجارية.

M2 : (الكتلة النقدية⁵) = M1 + شبه النقود (الودائع لأجل، الودائع الادخارية في البنوك التجارية). أي أن الكتلة النقدية تتمثل في تلك الأصول المالية التي يمكن تحويلها بسرعة إلى وسائل دفع.

M3 : (سيولة الاقتصاد) = M2 + الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة (كأسهم والسندات)⁶.

الفرع الثاني: الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991): بتاريخ 03 جوان 1991 تم الاتفاق بين الجزائر و الصندوق النقدي الدولي على الاستعداد الائتماني، إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح. إن تنفيذ تطبيق هذا الاستعداد عرف بعض الظروف غير الملائمة ، مما جعلها تقف عائقا أمام تطبيق بنوده المتفق عليها لا، وأستهدف هذا الاستعداد في الجانب النقدي و المالي ما يلي⁷:

✍ تحرير التجارة الخارجية و الداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار ؛

✍ ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات و كذلك أسعار الصرف و تكلفة النقود.

من خلال ذلك وضعت الحكومة الجزائرية آنذاك لتحقيق الأهداف مجموعة من الإجراءات النقدية تمثلت في :

أ- العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 بجعلها في حدود 41 مليار دينار ؛

ب- تخفيض الدينار قصد التقليل من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في السوق الموازي، على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25 %؛

ت- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11.5 % بدل 10.5 %، و كذا رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20 % بدل 15 %، وتحديد تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17 % ؛

ث- تأطير تدفقات القروض للمؤسسات غير المستقلة ؛

⁴* بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 176-177

⁵* لقد إهتم فريدمان و تلامذته خلال الخمسينيات بعرض النقود ، فبرزت حينها تعريفات كثيرة للنقد ، و تم ترميزها بـ: M1 - M2 و M3 لتظهر بذلك صعوبات و مشاكل إحصائية في ظل تعدد الأدوات النقدية و المالية المتاحة ، فكانت هذه الحالة مدخلا للانتقادات التي وجهت إلى النقديين، و على الرغم من ذلك ، قد أصبحت إحصاءات عرض النقود بتعريفاتها السابقة الذكر أهم مؤشرات السياسة الاقتصادية لا سيما النقدية منها بالنسبة لأغلبية الاقتصاديات ، بل أصبحت لها مكانتها حتى في السياسات المقترحة من طرف المؤسسات النقدية و المالية الدولية ،

⁶* بن عبد الفتاح دحمان ، مرجع سابق، ص 257

⁷* صندوق النقد الدولي : " الجزائر ، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق " ، واشنطن ، عام 1998 ، ص 58

من أهم نتائج الاستعداد الائتماني الثاني التي تم تحقيقها؛ انه عند تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني أتمم الوضع بتوسع العجز في ميزان رؤوس الأموال الذي وصل 1.23 مليار دولار أمريكي، واستمرار انزلاق الدينار حيث وصل 01 دولار أمريكي إلى 18.47 د.ج؛ بعد ما كان 1 دولار يعادل 8.96 د.ج سنة 1990 فقط. الامر الذي أدى بالمؤشرات النقدية و المالية الوضع التالي :

- استمرار سلبية معدل الفائدة؛
 - ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14 %؛
 - توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66 %؛
 - توسيع القروض المقدمة لاقتصادية بنسبة 31.90 % ؛
 - نمو الكتلة النقدية M2 بـ 21.3% بعد ما كان 11.3 % سنة 1990 ؛
 - تراجع معدل السيولة إلى 53 % بعد ما كان 64% عام 1990؛
 - استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك حيث وصل إلى 22.8%؛
- و عليه مما سبق ذكره، أن أداء السياسة النقدية بشكل عام كان غير فعالا خلال هذه الفترة و يعود سبب ذلك إلى الكثير من العوامل منها الاقتصادية و كذا غير الاقتصادية⁸.

الفرع الثالث: الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994): نتيجة العراقيل و القيود التي وقفت عائقا أمام إعادة التوازن الداخلي و الخارجي، لجأت حكومة " رضا مالك"⁹ إلى الصندوق النقدي الدولي لإبرام برنامج تكييفي معه لمدة سنة تغطي الفترة من 1994/04/01 إلى غاية 1995/03/31 و من البنود التي أستهدها الإنفاق هي :

- ✓ تحقيق نمو مستقر و مقبول بنسبة 3% سنة 1994 و في سنة 1995 بنسبة 6% ؛
 - ✓ تخفيض حدة التضخم؛
 - ✓ تحرير التجارة الخارجية من كل القيود و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ؛
- خلال هذه المرحلة استهدفت السياسة النقدية دعم سعر صرف الدينار بالحد من الضغط التضخمي عن طريق تخفيض معدل التوسع النقدي M2 إلى 14% لفترة البرنامج مقارنة بـ 21% في سنة 1993 ، و كذا رفع معدل إعادة الخصم إلى 15 % ، كما تم جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20 %، و في الأخير التخلي عن استعمال الوسائل المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد لإحلال مكانها الوسائل غير المباشرة . و من أهم معايير تحقيق أهداف هذا الاستعداد نذكر ما يلي¹⁰:
- ❖ تعديل معدل الصرف ليصبح 36 د.ج للدولار الأمريكي ، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 10.17 % في سبيل الدفع إلى نظام تحرير التجارة الخارجية ، لتوطيد اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي؛
 - ❖ تخفيض عجز الخزينة إلى 3.3% من الناتج الداخلي الإجمالي ؛
 - ❖ تحرير المعدلات المدينة للبنوك ؛
 - ❖ رفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار المالي في سبيل إحداث التحريض الادخاري¹¹؛

⁸ بلعزوز بن علي ، مرجع سابق 177-178-179 و 180

⁹ نوفل سمايلي : إشكالية استقلالية البنوك المركزية ، دراسة حالة بنك الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، فرع مالية ، قسم العلوم التجارية ، غير منشورة ، المركز الجامعي الشيوخ العربي التبسي، تبسة ، عام 2003-2004

¹⁰ Karim Djoudi - Marché Monétaire et refinancement des banques (Banque d'Algérie) 1995 , P22

¹¹ لسير هذا البرنامج تم تحقيق جملة من النتائج لها صلة مباشرة بالجانب النقدي و نذكر من أهمها: - ارتفاع نسبة السلع المحرر أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك - الناتج المحلي الحقيقي حقق نمو سلبيا بمعدل 0.4% سنة 1994 مقارنة بمعدل النمو المقرر في البرنامج بـ 3%- تمكن الحكومة من تخفيف ديونيتها تجاه الجهاز المصرفي بمبلغ 22 مليار دينار - الاعلان عن إقامة سوق لصرف سـا بين البنوك- في ديسمبر 1995 ، - ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% عام 1994 ، و إلغاء السقف على الفوائد المدينة كما تم فرض 25% كمعدل احتياطي إلزامي على الودائع بالعملة الوطنية ، كما باشرت الخزينة في إصدار سندات بأسعار فائدة تبلغ 16.5%.

المطلب الثاني: مسارات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة 1986-1988

إن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية؛ و على أهدافها و أدائها. و أن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي ألزم الحكومة المتعاقبة على وضع سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بالإصلاح النقدي لعام 1986 مروراً بإصلاح 1988 إلى غاية الوصول إلى إصلاح 1990 (قانون القرض و النقدي).

الفرع الأول: قانون القرض والنقد لسنة 1986:

تحت ضغط أزمة النفط الخانقة، فإن أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه و مؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس و قواعد السوق، هو إصدارها لقانون بنكي جديد، هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، محددًا بوضوح مهام و دور البنك المركزي و البنوك التجارية كما تقتضيه قواعد و مبادئ النظام المصرفي، مع إعادة الاعتبار للدور و أهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، و مراقبتها تماشيًا و تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية¹².

و هكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات و حاجات الاقتصاد الكلي و ليس لاحتياجات المؤسسات التي كانت تتج عنه نوع من الاستقلالية و المرونة في تعديل هيكل أسعار الفائدة الاسمية المطبقة من طرف المصارف ، مع ضبط و تعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما يتعلق بشروط منح الائتمان.

موجب قانون 12/86 المتعلق بنظام البنك و القرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث تقوم فلسفة هذا القانون في اتجاه إرساء المبادئ العامة و القواعد التقليدية للنشاط المصرفي. أما من الناحية التطبيقية فينبص التشريع صراحة على توحيد الإطار القانوني الذي يسيّر النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية و المالية مهما كانت طبيعتها القانونية و هذا يتحقق وفق عدة قواعد أساسية هي¹³ :

- 1/ تقليص دور الخزينة المتعاطف في تمويل الاستثمارات ؛
- 2/ إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية ؛
- 3/ أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية و دوره كبنك البنوك (عن كانت هذه المهام تعوزها الآليات و الأدوات التنفيذية التي تكون في كثير من الأحيان مقيدة)؛
- 4/ من خلال هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية (إقامة نظام مصرفي على مستويين)؛
- 5/ القانون أعاد للمصارف و المؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض ؛ كما سمح للبنوك إمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها و مدتها ، كما أصبح بإمكانها القيام بإحداث الائتمان دون تحديد مدته أو للأشكال التي يأخذها ؛
- 6/ من خلال القانون استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض و كيفية استرجاعه، و الحد من مخاطره خاصة عدم السداد؛
- 7/ تنص مراسيم القانون على إنشاء هيئات رقابة و هيئات استشارية على النظام المصرفي¹⁴.

¹²* YADEL Farida- Le marché monétaire en Algérie - thèse en vue d'obtention du doctorat en sciences économiques ; France 1992 ; p 33

¹³* BENISSAD Hocine : « La réforme économique en Algérie » , 2^{ème} Edition ,

¹⁴* خلال هذه المرحلة تم إنشاء مؤسستين مصرفيتين و هذا نتيجة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري ، حيث تم إنشاء 1- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بموجب مرسوم رقم 106/82 في 1982/03/13) جاء لرفع عن البنك الوطني الجزائري مهمة تمويل القطاع الزراعي ، و أصبح يمنح قروض بدون قيود او شروط صارمة ؛ 2- بنك التنمية المحلية (بموجب المرسوم رقم 85/85 المؤرخ في 1985/04/30) يقوم بنك التنمية المحلية بمختلف العمليات المصرفية المألوفة في البنوك التجارية، إلا أن مجال اختصاصه يتمثل في منح القروض المختلفة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ،

الفرع الثاني: قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:

قانون 8691 لم يخل من النقائص و العيوب، فلم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية عام 1988. وعليه هناك بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى و هذه القوانين، كما انه لم يأخذ بالاعتبار لمستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد. و كان من اللازم أن يكيف لقانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، و في هذا الإطار بالذات جاء قانون 06/88 المعدل والمتمم للقانون 12/86؛ وعلى هذا الأساس سيتمكن تحديد المبادئ و القواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات؛
- دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصاد الكلي؛
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي؛
- المؤسسات المالية غير المصرفية يمكن أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛

الفرع الثالث: مسار السياسة النقدية خلال إصلاح الثمانينات:

لقد عرفت الجزائر كبقية الدول النفطية مأزقاً مالياً سنة 1986 على إثر سقوط أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات)، إذ نجد أن سعر البرميل الواحد من البترول سنة 1985 قد تجاوز 30 دولار أمريكي، لينخفض في سنة 1986 إلى 14.4 دولار أمريكي؛ لتتخفض بذلك العائدات المتأتية من صادرات المحروقات إلى مستوى 34.9 مليار دينار جزائري بعد ما كانت عند مستوى 63.3 مليار دينار جزائري سنة 1985 أي انخفاض العائدات النفطية بنسبة 50%.

على إثر هذه الأزمة النفطية شرعت الجزائر في تنفيذ العديد من تدابير تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية دون تعديل سعر الصرف. إلا أن خطى التصحيح كانت في البداية بطيئة؛ إذ وصل العجز الشامل في الميزانية العامة إلى رقم قياسي بنسبة 13.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1988 عندما عجزت تخفيضات الإنفاق الحكومي عن تعويض انخفاض الإيرادات. ونظراً لعدم وجود سوق مالية لجأت الحكومة إلى إصدار النقد لتغطية العجز المالي أو تمويلها من خلال القروض الخارجية التي بدأت تتراكم، ولكن إصدار النقد مع وجود الضوابط السعرية على نطاق واسع لم يؤد إلى زيادة كبيرة في معدل التضخم، بل أدى إلى زيادة استخدام نظام الحصص في أسواق السلع، وتراكم السيولة الزائدة وارتفاع الأسعار في السوق غير الرسمية التي زاد ازدهارها. وهكذا زادت نسبة النقود بمعناها الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث وصلت إلى 76% في 1985 وارتفعت مرة أخرى إلى 79% في عام 1988، وبالإضافة إلى ذلك فقد أدت أسعار الفائدة الحقيقية السالبة وارتفاع قيمة سعر الصرف إلى تقوية الاتجاه المنحاز نحو أساليب الاعتماد الكثيف على الرأس المال وزيادة الواردات.¹⁵

تمثل فترة الثمانينات مرحلة بداية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، إذ بدأت بوادر وضع البنود الكفيلة بتنظيم الجهاز المصرفي وكذا تمكينه من الاستقلالية؛ إذ صدر القانون رقم 12/86 بتاريخ 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض وقد أعتبر هذا القانون بداية التنظيم التشريعي للنظام المصرفي الجزائري. إذ قد أعاد للبنك المركزي وظائفه الأصلية فجاء في المادة 19 منه مايلي: "يتولى البنك المركزي في إطار إعداد المخطط الوطني للقرض المحدد في المادة 26 أدناه وتطبيقه، ومتابعته، ما يأتي:

- ✍ يضبط ويراقب توزيع الاعتمادات على قطاعات الاقتصاد بالوسائل الملائمة خلال ممارسة امتياز الإصدار،
- ✍ يساعد الخزينة العمومية،
- ✍ يجمع احتياطيات الصرف في المستوى المركزي ويسيرها ويوظفها،

¹⁵ بن عبد الفتاح دحمان، أطروحة دكتوراه سابقة غير منشورة، ص ص 280-281

كـ ينفرد بجميع العمليات الخارجية الخاصة بالذهب ويرخص باستيراد مواد الذهب وتصديرها وكل المواد والمعادن الثمينة غير المدرجة في المنتوجات الصناعية،

كـ يوفر أنسب الظروف لاستقرار العملة وحسن سير المنظومة المصرفية، وفي هذا الإطار، يتولى على الخصوص تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الحسم المخصصة لمؤسسات القرض.¹⁵

بدأت الخزينة خلال الشطر الأخير من إصلاح الثمانينات تنسحب من عملية تمويل الاستثمارات والمؤسسات العمومية، ليشكل هذا الأمر إعادة الوظائف الأساسية للنظام المصرفي، إلا أن إصلاح 1988 واجهته صعوبات لم تكن متوقعة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ إذ:

1/ وصل معدل البطالة 20.1% من السكان النشطين سنة 1988،

2/ انخفاض الاستهلاك الحقيقي في سنوات 87/86 مسجلاً نسبة -5.8% و-7.4% خلال 88/87،

3/ انخفاض الإنتاج الحقيقي، إذ سجل -1.1%، -2.1%، -2.9% للسنوات 1986، 1988، 1987 على الترتيب،

لينفجر الشارع الجزائري (أحداث 05 أكتوبر 1988)، الشيء الذي أدى بالجزائر إلى الدخول في مرحلة انتقالية اقتصادياً وسياسياً، لتتناقص أهمية الحديث عن فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة (نظراً لطبيعة المرحلة ومتطلباتها)، ليلعب النقد آنذاك دور المتغير التابع للخطة المادية.¹⁶

كما نجد متحصلات الخزينة من البنك المركزي تعرف قيمة ملحوظة، ففي سنة 1986 تم تسجيل مبلغ 23.4 مليار د.ج. وفي سنة 1988 تم تسجيل مبلغ 22.9 مليار د.ج. وهذا قد يعود إلى العجز الموازي المستمر الذي كان يجد مصدر تمويله من القطاع المصرفي، نتيجة أن الادخار الموازي غير قادر على تغطية احتياجات الاستثمار الموازي، الشيء الذي أدى إلى نمو الكتلة النقدية، مما دفع إلى بروز موجات تضخمية مرتفعة في السنوات الثمانينية.

أما في ما يتعلق بمديونية الجزائر الخارجية خلال هذه الفترة فنجد أنها تتكون أساساً من العملات "الساحنة"؛ بحيث نجد الدولار الأمريكي على قمة العملات التي سُجل بها الدين الجزائري، وهذا ما يوحي بتركز الديون الخارجية بشكل كبير في الدولار ذي التغيرات اللامحدودة مما سيكون له تأثير على المديونية، والجدول أدناه يبين هيكل المديونية الجزائرية لسنتي 1988 و1989.¹⁷

لتوضيح ذلك نأخذ الجدول التالي الذي يبرز تطور المديونية الجزائرية

الجدول رقم: 01-08 : المديونية الجزائرية لعامي 1988-1989

الوحدة: %

العملات	1988	1989
الدولار الأمريكي	39.70	40.00
الفرنك الفرنسي	14.80	14.60
الين الياباني	19.60	15.60
الدوتش مارك الألماني	06.90	08.90
عملات أخرى	19.00	20.90
المجموع	100	100

المصدر: بنك الجزائر

¹⁶ * بن عبد الفتاح دحمان ، مرجع سابق ، ص 282

¹⁷ * BENISSAD Hocine :La réforme économique en Algérie - 2^{ème} Edition OPU. 1991 , p 115

ما يمكن توضيحه أنه كان إلزاما على السلطات الجزائرية و هذا نتيجة الصعوبات و المشاكل التي شهدتها مباشرة بعد نهاية الثمانينات التوجه إلى مؤسسات النقد الدولية في نهاية 1989، مستنحدة بسياسته و توجيهاته، و هذا في إطار اتفاقيات التمويل المدعمة و التي جرت في سرية تامة.

هذا التصرف أعتبر نقطة انعطاف بارزة بالنسبة للاقتصاد الجزائري ككل وللجهاز المصرفي وسياسته النقدية بشكلٍ أخص، و خير مثال على ذلك صدور القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد و القرض¹⁸.

المبحث الثاني: مسار الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على السياسة النقدية في الجزائر.

تعتبر الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية المختلفة التي عانت منها معظم الدول النامية والمتخلفة، المبرر الرئيسي لاهتمام هذه الدول بانتهاج سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي، ومساعدة من الهيئات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي¹⁹، والبنك العالمي²⁰، والمنظمة العالمية²¹ للتجارة، وذلك من أجل رفع مستويات نموها الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي لأفرادها، وتصحيح اختلالاتها الاقتصادية والمالية.

المطلب الأول: برامج الإصلاحات الاقتصادية ما بين 1989-1993

باعتبار الجزائر إحدى الدول التي تعاملت مع تلك الهيئات المالية وخضعت لسياسة وبرامج الإصلاح الاقتصادي²²، خاصة بعد خروجها من المرحلة الاستعمارية باقتصاد منها والدعائم والجوانب، وأوضاع متدهورة، وصعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وقد حاولت الحكومة آنذاك انتهاج سياسة اقتصادية في ظل النظام الاشتراكي، الذي أثبت فشله، خلفا وضع اقتصاديا أكثر تعقيدا، مما حتم عليها التوجه نحو اقتصاد السوق في ظل النظام الرأسمالي من أجل فتح آفاق تنمية جديدة. وفي ظل هذا القول وفي إطار محاولات الإصلاح دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي أسفرت عن عقد اتفاقيات استعدادية ائتمانية في محاولة لتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: برامج الإصلاحات الاقتصادية مع مؤسسات النقد الدولية

واجهت الجزائر بعد الاستقلال مرحلة انتقالية صعبة وحرجة، حيث وجدت نفسها أمام قطاع متطور موجه للتسويق، مندمج مع الاقتصاد الفرنسي، وقطاع آخر يعمه الكفاف والفوضى، إلى جانب آخر التفاوت الكبير بين مناطق الشمال الخصبة وباقي البلاد، كما أن الحرب التحريرية وجرائم الاستعمار المرتكبة في حق الجزائريين خلفت دمارا كبيرا والآلاف من اليتامى والجرحى والمعطوبين وشعبا أغلب أفرادهم يعانون المرض والفقر والجهل، إضافة إلى غياب الموارد المالية اللازمة لتشييد صرح الدولة²³.

سنة 1962 هو تاريخ كما يعلم الجميع فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية، ثم إنشاء البنك المركزي الجزائري بمقتضى قانون 62/144 بتاريخ 1962/12/13، كما تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية بمقتضى القانون 93/165 الصادر في

¹⁸ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 177-178-179-180-181

¹⁹ * أنشئ صندوق النقد الدولي سنة 1944 وبدأ مزاوله نشاطه سنة 1947 من أهم أهدافه ووظائفه تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار أسعار صوف العملات في كل الدول الأعضاء وتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات وإيداء النصح والمشورة لمن يطلبها.

²⁰ * أنشئ البنك العالمي سنة 1944 وبدأ مزاوله نشاطه سنة 1946 ومن أهم وظائفه تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وإعادة البناء ويدعم دائما سياسات الإصلاح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

²¹ * المنظمة العالمية للتجارة تأسست في 01 جانفي 1995، وهذا بعد زوال الـ GATT إثر جولة الأوروغواي ويتمثل هدفها الرئيسي في تحرير التجارة الخارجية وكذلك إزالة الحواجز الجمركية.

²² * أن سياسات الإصلاح الاقتصادي هي من نتائج التوسع في القضايا النظرية الاقتصادية الكلية، فهي تمثل حزمة من السياسات الاقتصادية التي يعدها كل من صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، وللذان تم تأسيسهما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، وكانت متهما بالتعاون مع حكومات الدول الأعضاء فيها من أجل تنفيذ تلك الحزمة من السياسات، وأصبحت هذه البرامج من القضايا التي تطرح من قبل رجال الاقتصاد في مختلف المحافل الدولية.

²³ * من خلال هذا الوضع بذلت السلطات الجزائرية جهودا جبارة فيما يمكن تسميته " إعادة تنظيم الفوضى " حيث تبنت الجزائر آنذاك سياسة الصناعات المصنعة لرفع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو ما حاولت الجزائر إيداعه بالفعل انطلاقا من أول خطوة للتنمية سنة 1963، حيث قامت بتأميم الأراضي الزراعية، كما تم إنشاء وحدة نقدية وطنية " الدينار الجزائري " (ثم إصدار الدينار الجزائري بتاريخ 1964/04/10 وهو عملة غير قابلة للتحويل تساوي قيمتها آنذاك قيمة الفرنك الفرنسي -180 ميلزام من الذهب) مستغل عن الفرنك الفرنسي وتم كذلك إنشاء الشركة الوطنية للنقل وتجارة المحروقات سنة 1964، تم تأميم المناجم 1966، وذلك ضمن نموذج اقتصادي اشتراكي كما أنها قامت في تاريخ 29 أوت 1962 بإنشاء جهاز مصرفي وطني.

ستيتو مليكة ومحمد بن بوزيان

1963/05/07 لتقوم بعد ذلك بتأمين المصارف الأجنبية ، وظهور جهاز مصرفي وطني مؤمم ، نتج عنه ذلك مجموعة من البنوك²⁴ لتعويض وسدا لفراغ الناشئ في تأمين المصارف الأجنبية ، وكل هذه الإجراءات جاءت في إطار المخطط الثلاثي. ليأتي بعد ذلك الإصلاح المالي لسنة 1971²⁵.

ولكن رغم هذه الإصلاحات فإن الوضع تأزم أكثر في نهاية 1988 خاصة مع أحداث 1988/10/5، وأمام تلك الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية ، لم يكن أمام الحكومة آنذاك إلا التوجه نحو الهيئات المالية الدولية²⁶ مستنجدة بها وهذا ما يسمى اتفاقات التمويل المدعمة .

الفرع الثاني: البرنامج الاستعدي الاتماني الأول - ماي 1989-

يعتبر أول اتفاق جرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في ماي 1989 من نوع "stand by" مدته 12 شهرا، تحصلت الجزائر إثره على 155,7 مليون وحدة سحب خاصة (DTS) ما يعادل 20 مليون دولار أمريكي، والتي استخدمت كشريحة واحدة في ماي 1989 ، كما استفادت من تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت مقدار ب 315 مليون (DTS) ، أي ما يعادل 360 مليون دولار ، نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 وارتفاع أسعار الحبوب، مما جعل القرض الكلي في النهاية يساوي 650 مليون دولار أمريكي.

هذا البرنامج تزامن مع حكومة "مولود حمروش" التي انتهجت الإصلاح السريع، عن طريق الصدمة، ورأت هذه الحكومة أن الأدوات الملائمة لتسيير نقدي ومالي فعال يتمثل في إصلاح ميادين القرض والأسعار الجبائية، بحيث يسمح بإعادة الاعتبار للعقلانية الاقتصادية تدريجيا على مستوى السوق والمؤسسة ويساعد على إقامة أدوات البحث لرفع الإنتاجية وإعادة انطلاق الاستثمار بشكل فعال²⁷. و لتحقيق أهداف هذه الإجراءات اتخذت الحكومة آنذاك حملة من الإصلاحات منها : لإصدار قانون 12/89 المتعلق بالأسعار، كما تم إصدار قانون النقد و القرض 10/90 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990، فلاحظ انه قبل صدور هذا القانون السياسة النقدية²⁸ لم تكن فعالة و هذا نظرا لتداخل بين الخزينة العامة و البنك المركزي من جهة، و من جهة أخرى ضعف الوساطة المالية من جهة أخرى²⁹.

الفرع الثالث: البرنامج الاستعدي الاتماني الثاني- جوان 1991-

تم الاتفاق على الاستعداد الاتماني الثاني "Stand By" بين صندوق النقد الدولي والجزائر بتاريخ 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة في 27 أبريل 1991، تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة (DTS) مقسمة على أربعة شرائح أو أقساط كل شريحة بمبلغ 75 مليون (DTS)³⁰.

24 سنلقي في هذا الإطار بتعرض لتأسيس البنوك الوطنية حسب تواريخها نشأتها دول الدخول في التفاصيل ووظائفها تأسيس البنك الوطني الجزائري BNA بالأمر رقم 178/66 المؤرخ في 1966/06/13.

- تأسيس القرض الشعبي الجزائري CPA بالمرسوم رقم 336/67 الصادر في 1968/05/14

- تأسيس البنك الخارجي الجزائري BEA بالمرسوم رقم 204/67 الصادر بتاريخ 1967/10/19

25 * الإصلاح المالي نجم عنه إصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) يهدف إلى إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركز حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدد الدولة حسب اختصاصات البنك في القطاع. لتتواصل الإصلاحات بعد ذلك في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) لتليها مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية مع بداية الثمانينات ، والتي تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984). و مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى النظام اللامركزي عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري ، فانبثق عنهما مصرفان هما : -البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR ؛ - بنك التنمية المحلية BDL.

27 * بن رعرور شكري ، تقييم أثر برنامج التصحيح الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، دراسة إحصائية وقياسية اقتصادية ، الجزائر، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000، ص 62

28 * حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1996، ص 52

29 * قانون 10/90 جاء باستقلالية أكثر للسلطة النقدية ، و فغك بدخل التداخل بين القطاعين النقدي الحقيقي و تحديد الخزينة بإيعادها عن الائتمان ثم تنظيمه لميكانيزمات عمل الجهاز المصرفي لتحقيق أهداف السياسة النقدية .

30 * بن دحمان عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 181

ولقد سحبت الجزائر ثلاثة أقساط، إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها³¹.

كما أن اتفاق التثبيت أعلاه تنفيذه يكون خلال عشرة أشهر فقط من جوان 1991 إلى مارس 1992، وتم التفاوض عليه مع صندوق النقد الدولي مع حكومة مستعجلة هدفها إبرام الاتفاق قبل الانتخابات التشريعية المقررة يوم 27 جوان من السنة نفسها، وليس أمام الحكومة آنذاك مخرج للبحث عن مساندة من غير الهيئات المالية الدولية³².

إلا أن الوضع الاقتصادي السائد آنذاك المتسم بتفاقم العجز في ميزان رؤوس الأموال الذي وصل إلى 1,23 مليار دولار، واستمرار انزلاق قيمة الدينار، حيث وصلت قيمته إلى مستويات متدنية جدا، وبقاء تشكيلة محفظة الأوراق المالية مختلفة، مما أدى إلى المؤشرات الاقتصادية لسنة 1991 والمتمثلة في: ³³

✓ ارتفاع في التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى البنك المركزي إلى 614.

✓ توسيع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66%.

✓ توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 37,90 %، رغم إجراءات التظهير المالي للبنوك والمؤسسات.

وأمام هذه الأوضاع جاء برنامج حكومة بلعيد عبد السلام (جوان 1992) الذي أوقف المسار السابق وتوجه نحو العمل على النهوض بالقطاع العام ورفض رفضا مطلقا التعامل مع صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال رفضه لفكرة إعادة الجدولة وهذا ما دفع البعض إلى تصنيف برنامجه على أنه يهدف إلى التحول نحو اقتصاد السوق ولكن تحت إشراف الدولة ولذا اعتبرت حكومته على أنها تركز الاقتصاد الموجه في شكل متجدد³⁴. البرنامج كان يسعى إلى تحقيق التكييف الهيكلي دون مساعدة من الهيئات المالية الدولية للمحافظة على السيادة الوطنية، والانسجام الوطني، ومنه يجب الخروج من فخ المديونية من خلال الالتزام بدفع خدمة الدين اعتمادا على إيرادات الصادرات من العملة الصعبة وهذا ما يدركه برنامج حكومة عبد السلام الذي ركز على المحاور التالية: ³⁵

1/ التحكم في التجارة الخارجية بحيث يجب أن تتماشى مع أهداف نمو الإنتاج؛

2/ التحضير لإنعاش مطرد للنمو الاقتصادي من خلال إيجاد تكامل بين عمليات إعادة الهيكلة الصناعية وتحسين وتركيبة المنظومة المالية؛

3/ حماية القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا؛

4/ التوفيق بين عمليات إنجاز ميزانية الدولة للتجهيز وبرامج السكن الاجتماعي مع مراعاة الأولوية المقررة؛

المطلب الثاني: برامج الإصلاحات الاقتصادية ما بين 1994-2005

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية سنة 1993 وضعية اقتصادية حادة رغم كل الإصلاحات التي مست مختلف الجوانب الاقتصادية لما في ذلك، السياسة النقدية، هذه الوضعية دفعت بها إلى اللجوء مرة أخرى إلى المؤسسات النقدية الدولية لعقد اتفاقات جديدة معهم في إطار برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي، تمثلت تلك الوضعية في زيادة حدة الاختلالات الهيكلية نظرا لوجود عراقيل عديدة في وجه تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية (وجود العجز المالي إلى جانب العجز النقدي السالف الذكر وتمثل في ارتفاع مدهل في عجز الميزانية، صنف إلى ذلك الارتباط شبه الكلي بقطاع المحروقات والذي كان يمثل أكبر من 95% من حصيللة الصادرات

31 *خالدي الهادي، نظرية جديدة للهيمنة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية - أطروحة دكتوراه، عام 1995، كلية العلوم الاقتصادية، فرع النظرية والتحليل الاقتصادي، الجزائر ص 196

32 * الاستعداد الائتماني الثاني كان يهدف بالدرجة الأولى على التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، و ترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة، كذلك تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار، ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات، وكذلك أسعار الصرف، و تكلفة النفود.

33 * بن دحمان عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 183

34 * BENISSAD Hocine : Algérie , restructuration et réformes économiques - 1979-1993- Alger OPU, 1994 ; P183

35 خالدي الهادي، نظرية جديدة للهيمنة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه، 1995، كلية العلوم الاقتصادية، فرع النظرية والتحليل الاقتصادي، الجزائر، 246-247

في سنة 1994، في ظل انخفاض أسعار المحروقات، وتفاقم مشكلة البطالة وأزمة الديون الخارجية وعبي خدماتها والذي وصل إلى أكثر من 86%³⁶.

الفرع الأول: مسار السياسة النقدية الجزائرية من سنة 1994 إلى غاية سنة 1998

دراسة السياسة النقدية في هذه المرحلة بالذات تتميز بميزتين اثنتين هما: لجوء الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل النهوض باقتصادها، وتجاوز الأزمة الحادة، وكذا تقديم صندوق النقد الدولي للجزائر قرضا يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض يمتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998³⁷.
أولا: السياسة النقدية في إطار البرنامج الاستعادي الائتماني الثالث أفريل 1994:

مرة أخرى لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي طلبا للمساعدة، حيث تحصلت بموجبه على قرض بقيمة 457,2 وحدة سحب خاصة (DTS) أي ما يعادل مليار دولار أمريكي، يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تمهيدا لعقد اتفاق موسع في المستقبل خلال هذا البرنامج استهدفت السياسة النقدية دعم سعر صرف الدينار وذلك بالحد من الضغط التضخمي ليتقارب مستواه من مستوياته السائدة في البلدان الشريكة اقتصادياً وهذا بتقليص معدل توسع الكتلة النقدية M2 إلى 14% خلال فترة البرنامج، بعدما كان 21.5% في 1993، كما استخدمت بعض الوسائل لدعم الدينار³⁸ منها:

- * رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%،
 - * جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20%،
 - * معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%،
 - * التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994، تحضيراً للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة.
- لتحقيق الأهداف محل الاتفاق يتطلب اتخاذ إجراءات في مختلف السياسات الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية نوجز أهمها فيما يلي³⁹:

- إعادة الاعتبار للأسعار الحقيقية بواسطة تخفيض الدينار.
- تحرير نظام التجارة الخارجية وكذا تخفيض خدمات الدين الخارجي في الأجل المتوسط والطويل.
- الضغط على الطلب الداخلي خاصة عن طريق السياسة النقدية والميزانية الصارمة.
- عودة النمو تتطلب نمو الإنتاج الفلاحي، قطاع البناء، الأشغال العمومية، وكذا الاستعمال الأوسع لطاقة الإنتاج المتاحة في القطاع الصناعي.
- في المدى المتوسط تحسين قطاع النفط والصادرات من غير المحروقات.
- تكييف سعر الصرف على أساس 36 دج للدولار الأمريكي الواحد.
- التخفيف من خدمة المديونية الخارجية في الأجل المتوسط والطويل عن طريق إعادة الجدولة للديون الثنائية الأطراف للبلدان التي هي في إطار إعادة الهيكلة.

³⁶ كل هذه القيود دفعت بالدولة الجزائرية إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل إبرام اتفاق التثبيت، والذي عرف بالاستعداد الائتماني الممدد لمدة سنة كاملة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، بالإضافة إلى ذلك لجأت الدولة إلى تبني برامج الإصلاح الهيكلي (ماي 1995 إلى ماي 1998) وما زالت في إصلاحات رغم أنها غير مدعومة إلى يومنا هذا.

³⁷ بلعزوز بن علي، مرجع سابق ص ص 192-193

³⁸ معدل التضخم (مؤشر الأسعار الاستهلاكية - IPC) - أنتقل سنة 1993 من 20.5% إلى 38.7% نهاية عام 1994 و 22.2% نهاية سنة 1995. ف. بالتطبيق كان معدل التضخم يساوي 29% و 29.8% على التوالي خلال نهايتي سنة 94 و 1995. كما ان معدل النمو هو الآخر أنتقل من -2.2% و 3.9% خلال نهاية سنة 1994 و نهاية سنة 1995

³⁹ *كرمان عبد الوهاب، تقرير التطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر، مديا بنك الجزائر، بنك الجزائر، عدد خاص، مارس 2001، ص 3

■ ضبط السياسة النقدية والميزانية بصفة تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد المتعاقد عليه.

من خلال الأرقام السابقة يتضح نية الدولة في الوصول تدريجيا إلى نظام مالي أكثر اعتمادا على آلية السوق واللجوء إلى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة في سنة 1994، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة والسقوف في السوق النقدية فيما بين البنوك، كما قامت بقرض نسبة 25% كاحتياطي إلزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية في سنة 1995، وفي الوقت نفسه باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة تبلغ 16,5%.

ثانيا: السياسة النقدية في إطار اتفاق التمويل الموسع (1995-1998) :

بعد انقضاء برنامج الاستقرار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق موسع في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي⁴⁰ ويمتد هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات بموجبه تحصلت الجزائر على مساعدة قدرها 1,8 مليار دولار أمريكي، هذا بعد أن قدمت الحكومة الجزائرية خطاب النية الذي تضمن محتوى تصحيح البرنامج الهيكلي الذي تنوي تنفيذه خلال هذه السنوات .

لقد استهدف الاتفاق إعادة الاستقرار النقدي من أجل تخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، كما تم تسطير سياسة اقتصادية تُفضي إلى تحقيق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 05% خلال فترة البرنامج، مصحوب بإرساء نظام للصرف والعمل على استقراره (إنشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة ومكاتب للصرف ابتداءً من الفاتح جانفي 1996).

كما أخذ الاتفاق بعين الاعتبار تخفيض الضريبة الجمركية، كما تزعم الحكومة من خلال البرنامج المسطر خلال الثلاث سنوات العمل على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري عند مستوى 06.90% من الناتج الداخلي الإجمالي في 1995/1994 و 02.20% من الناتج الداخلي الإجمالي في 1998/1997 مع تأمين مستوى ملائم للواردات وكذا مراعاة هدف النمو الذي يتماشى وزيادة الادخار الوطني إذ تم تخطيط ترفيته لمعدل 05.50 نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين 1995/1994 و 1998/1997.

هذا الاتفاق الموسع كان يهدف إلى تحقيق ما يلي :

■ رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا، من خلال إعطاء الأهمية لقطاع السكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتفتحة على الخارج؛

■ الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع تلك السائدة في البلدان الصناعية في حدود 4,37 % سنة 1997؛

■ خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكنية الأكثر تضررا؛

■ إستعادة القوة في ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي ؛

■ السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره والمرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة مع إنشاء مكاتب للصرف ابتداءً من الفاتح جانفي 1997، والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية؛

■ توجيه الجهود نحو توزيع الموارد مع مراعاة القطاع الإنتاجي وفتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر؛

■ تشجيع الادخار والتيسير الأمثل لأسعار الفائدة ؛

⁴⁰ * انضمت الجزائر إلى عضوية صندوق النقد الدولي في 26 ديسمبر 1963 وبلغت خصتها في سنة 1996 حوالي 914,4 مليون وحدة سحب خاصة أي حوالي 1,4 مليار دولار.

لتوضيح أهم الإجراءات المتخذة خلال برنامج الاتفاق الموسع نأخذ الجدول التالي :

جدول 02-08 : أهم الإجراءات المتخذة خلال برنامج التمويل الواسع⁴¹

الفترة	الإجراءات
1994	إلغاء سقف المديونية البنكية ، ووضع سقف هامش البنك يصل إلى 5%
1994	إنشاء معامل احتياط إجباري ب 3% على الودائع البنكية ، احتياطات تعويضية حتى 11 % سنويا
96/94	مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي
1994	وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية
1996/94	الهيكلية المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية آتيا ، بحققها بالسيولة عن طريق عملية تحويل الديون
1995 1995 1996	تنمية السوق النقدي : ■ وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي ■ وضع نظام مزايدة لسندات الخزينة ■ وضع نظام عمليات السوق المفتوحة
1995	فرض معامل كفاية رأس المال ب 4% بتزايد للوصول سنة 1994 إلى معامل مكتب التسويات الدولية (8%)
1995	تقوية قواعد الحيلة التي من شأنها الحد من تركيز الأخطاء وإنشاء خطوط تسيير واضحة للتزود بالقروض المبرمجة
1996	إلغاء سقف هامش الربح البنكية إلى 5%
1996	قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997
1996 1998/	التحضير لإنشاء سوق مالية : ■ إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق البورصة. ■ إنشاء شركة تسيير بورصة القيم. ■ أول إصدار للصكوك عن طريق شركة سوناپراك (12 مليار دينار في فيفري 1998)
1997	إدماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي وتلازمه المعايير التالية: ■ إنشاء نظام لتمويل بناء السكن. ■ وضع مخطط بناء تأسيسي بناء على نتائج المراجعة. ■ تحديد وتطبيق معدل لتحويل الودائع المودعة في حساب الإدخار 1997
1997	الدخول بقوة إلى نظام التأمين - ودائع -
1998	التحضير بمعية البنك العالمي لبرنامج تحديث نظام السريع

خلال هذا الاتفاق الموسع، اعتبرت السياسة النقدية كوسيلة ضبط اقتصادي وكسياسة لإدارة الطلب ، وقد سجلت في هذا الشأن المؤشرات التالية⁴² :

⁴¹ - المصدر : الناشبي كريم وآخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار والدخول نحو اقتصاد - صاد السوق واشنطن، صندوق النقد الدولي ، 1998)، ص ص 14، 13.

⁴² Alain Feler, « l'Algérie pour suit la diversification économique et la transition bulletin » , FMI ; 05 Août 1996-, p p 250-251

- معدل السيولة (M2/ PIB) حيث بلغ سنة 1995 حوالي 38,6 % في حين سنة 1993 كان حوالي 49,2 %.
 - معدل التضخم بلغ 21,9 % نهاية 1995 بدل 38,6 % سنة 1994.
 - معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وصل إلى حدود 4,3 %.
 - نسبة العجز الكلي للميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (- 1,4 %) ونسبة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (- 6,2 %).
 - معدل ارتفاع السيولة المحلية حوالي 13 %.
 - الاحتياجات نسبة إلى الواردات (التغطية بالأشهر) أي 2,1 شهرا بدلا من 2,9 شهرا سنة 1994.
 - ارتفاع الائتمان المحلي سنة 1995 إذ سجل 3,5 % في حين سجل 2,8 % سنة 1994.
 - معدل خدمة المديونية بلغ 43,8 % نسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات خارج المداخل العامة.
- وكتقييم عام وشامل فإن خبراء الاقتصاد يعتقدون أن السياسة النقدية كانت نتائجها محدودة ونسبية خلال هذه الفترة ، فقد لاحظنا ظهور وعجز سنة 1998 الأمر الذي استدعى النظر الدقيق للأمور مما يعني أن السياسة النقدية رغم ما تحققت من النتائج الايجابية لم ترتق إلى المستوى المرغوب فيه، ولم تؤد كل المطلوب منها وأن آدائها رغم كل شيء نسبيا ومحدودا وغير كاف⁴³.
- جدول 03-08:** تطور معدلات نمو للإنتاج الصناعي العمومي⁴⁴

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو	7 -	2,5 -	1,5 -	8,5 -	0,5 -	8,6 -	7,2 -

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،

الفرع الثاني: مسار السياسة النقدية الجزائرية من سنة 1999 إلى غاية 2005

أولا : من سنة 1999 إلى غاية 2000:

- لقد انتهجت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات اقتصادية ، ومن ضمن هذه النتائج على المستوى النقدي نذكر ما يلي :
- توسع الكتلة النقدية (M2) بنسبة 6% خلال السداسي (مقارنة بشهر ديسمبر 1999) بحيث انتقلت من 1468,461 مليار دينار إلى 1556,458 مليار دينار، ونذكر ان الكتلة النقدية تزايدت بنسبة 12,9 % سنة 1999. (5,5 % خلال السداسي الثاني من السنة نفسها) ويندرج هذا التوسع المعدل في إطار الانخفاض المسجل خلال السنوات الماضية.
 - ويفسر هذا الانخفاض بتراجع القروض الداخلية التي انتقلت من 159,021 مليار دينار مع نهاية شهر ديسمبر إلى أقل من 22,512 مليار دينار مع نهاية شهر جوان 2000. كما أن الموارد الخارجية الصافية لبنك الجزائر شهدت تزايد احتياطات الصرف، حيث انتقلت من 152,596 مليار دينار مع نهاية شهر ديسمبر 1999 إلى 419,963 مليار دينار مع نهاية شهر جوان 2000 ثم إلى 774 مليار دينار خلال السداسي الثاني مسجلة زيادة قدرها 84,30 %.
 - وإذا قدرنا الناتج الإجمالي الداخلي بحوالي 4067 مليار دينار، فإن نسبة سيولة الاقتصاد (M2/PIB) تقدر ب 40,4 % لسنة 2000 مقابل 45 % لسنة 1999.
 - ويفسر هذا الانخفاض بتوقف عملية تحويل موارد إعادة الجدولة نقدا وبلجوء البنوك التجارية بشكل أقل إلى إعادة التمويل.

⁴³ * Conseil National Economique et Social : »Projet de rapport sur : Regards sur la politique monétaire en Algérie « 26ème Session Plénière ; juillet 2005 ; p p 72-73-74

⁴⁴ * المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي :تقرير حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني من سنة 1997 ؛ أبريل 1998 ، ص

نشير إلى أن ارتفاع نسبة السيولة يبعث على الارتياح طالما أن ارتفاع هذه النسبة عادة ما يعتبر علامة تنذر بعودة الاستعمال المفرط للسيولة في الاقتصاد مما يؤدي إلى التضخم وإضعاف عوامل الاستقرار النقدي.

- استمر التضخم في الانخفاض إذ قدرت نسبته بـ : 0,34 % في نهاية سنة 2000 مقابل 2,6 % سنة 1999 ، مما جعل نسبة التضخم في الجزائر تقارب النسبة المسجلة في البلدان الشركاء التي تقدر بحوالي صفر.
- وبالرغم من التحسن لازالت البنوك تعاني من آثار مقيدة من جراء الالتزامات السابقة والديون غير القابلة للتسديد مما يضعف وضعيتها المالية وتمثل هذه الديون في :

- الديون المجددة التي يجب تسديدها بمعدل إعادة خصم تقدر بـ (17 %).
 - سندات الخزينة التي تراجعت نسبة فائدتها من 10 % إلى 6 %.
 - ديون المؤسسات المنحلة التي تسدد بنسبة ضعيفة، بل يعاد شرائها "بقسيمة قدرها صفر".
- تدارك العجز الذي سجل خلال مدة تجاوزت 18 شهرا نتيجة الفارق الموجود بين القروض المتوسطة والطويلة الأجل والتي تقدر نسبيتها بـ 8,5 %، واستمرار نسبة إعادة الخصم المقدرة بـ 9,5 %.
- لقد حقق الاقتصاد الجزائري عودة إلى الاستقرار الماكرو اقتصادي في 2000 بعد الصدمة البترولية (1998-1999)، حيث يظهر ذلك في تطور المجمعات الكلية خلال 2001 والتي من ضمنها:⁴⁵

✍ إعادة الصحة المالية لميزان المدفوعات، مع انخفاض حجم المديونية إلى مستوى 22.311 مليار دولار، وكذا استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي،

✍ تدعيم وضعية المالية العامة عن طريق تجميع الادخار المالي من طرف الخزينة، والذي سمح في خلال 2001 من وضع برنامج للإنعاش الاقتصادي متوسط المدى (2001-2004)،

✍ انعكاس التحسن في وضع الخزينة العمومية على السيولة البنكية في إطار تطهير ذمم البنوك العمومية،

✍ تحسن شروط التمويل للاقتصاد لا سيما الاستثمار الإنتاجي منه.

الجدول رقم 04-08 : توزيع قروض للاقتصاد حسب الآجال (1999-2002)

الوحدة: %

البيان	1999	2000	2001	2002
السنة				
الأجل القصير	48.0	47.0	47.6	49.6
الأجل المتوسط	49.1	49.6	49.1	47.6
الأجل الطويل	02.9	03.4	03.3	02.8

المصدر: بنك الجزائر

أولا : من سنة 2001-2005 :

بفضل تطور السوق البترولية تستفيد الجزائر من ظرف مالي مناسب وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يتميز الوضع الحالي بقابلية استمرار التوازنات المالية الخارجية التي تقوم خاصة على الفائض في الحساب الجاري في سنة 2000 وانخفاض نسبة المديونية إلى 19.8 % في السنة مقابل 47.5 % في سنة 1998. وعلى الرغم من التحسن في أسعار المحروقات فان معدل النمو في الخمس سنوات الأخيرة والمقدرة بـ 3 % يبقى غير كاف للاستجابة للحاجات الملحة للسكان لا سيما في ميدان التشغيل .

وقد أدى الركود الاقتصادي إلى تسريح العمال وتقهقر اجتماعي زاد من تفاقمها أثار الإرهاب" مثل تخطيط المنشآت والتوترات المستمرة وهجرة السكان الناجمة عن ذلك ومثل هذا الوضع يفتح الباب على مصراعيه على الفقر وعدم الاستقرار ويشكل مصدر فوارق اجتماعية كبرى⁴⁶.

و للخروج من هذا الوضع، وكذا دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي كان إلزاما على الحكومة بوضع عدة سياسات منه: نقدية، سياسة، اجتماعية، اقتصادية و حتى ثقافية و هذا فقط من اجل تحسين محيط المؤسسات وتوفير شروط الإنجاز الفعالة للاستثمارات المقررة ومن بين هذه السياسات يجب الشروع في تنفيذ بعضها بسرعة وهكذا فان الضغوط المرتبطة بالسوق وبالوضعية المالية وبالعلاقات المؤسسات مع بنوكها وبالسياسة النقدية وبتسيير المؤسسات أو مجرد عدم تماسك الإدارات الاقتصادية، إذ يمكن إزالتها ومن ثم تحسين مردود دية مؤسساتنا وإنعاش دائم للنمو بسرعة.

كذلك ما ميز هذه المرحلة الظرف المالي والنقدي هو إنهاء المسار الطويل لتطهير البنوك الذي شرع فيه في بداية تسعينيات القرن الماضي وانتهت هذه العملية بفضل الدفع الهام الذي قامت به الخزينة لصالح البنوك فقد قامت بتخفيض ودائعها في البنك الجزائري من 416.8 مليار دينار من السنة نفسها الشيء الذي أدى إلى إعادة تمويل البنوك لدى البنك المركزي بشكل بلغ مستوى الصفر لذا فإن هذه المنظومة في وضعية أفضل تسمح بأن تؤدي الدور المنوط بها في الوساطة المالية وتمويل النشاط الاقتصادي و نلاحظ ذلك من خلال النتائج المالية و النقدية التي تم تسجيلها و المتمثلة في :

✓ زيادة حجم احتياطي الصرف الذي انتقل من 15.2 مليار دولار الى 17.9 مليار دولار خلال السنة نفسها.
كما قدرت المديونية الخارجية في نهاية 2001 بـ 22.5 مليار دولار مقابل 25.2 مليار دولار سنة 2000 و 28.3 مليار دولار سنة 1999، غير ان خدمة الديون بقيت مستقرة تقريبا .

المبحث الثالث : الوضعية النقدية بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع

إن الهدف من إقامة نظام مالي فعال هو ضمان توفير الموارد وتخصيصها على قطاعات الاقتصاد الوطني لضمان أعلى معدل للنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويستجيب للتغيرات . ولقد شهدت السنوات الأخيرة تغيرات كثيرة وتطورات تكنولوجية وابتكارات مالية ضخمة ومتصارعة ومع هذا التطور المتصارع وضرورة الاستجابة وبكفاءة لها تبرز أهمية التقييم والرقابة على التطور المالي لتقليل مخاطر الفشل المالي والحفاظ على أمان النظام المصرفي واستقراره، يعتمد الجهاز المالي على مجمل النشاط الاقتصادي، وهو كذلك يتأثر بالتغيرات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد ككل . وقد بينت الكثير من حالات الأزمات المصرفية والمالية أن عوامل الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي على السواء هي المخاطر الأساسية التي تنتهي إلى الأزمات المصرفية والمالية، وبالتالي يمكن تقييم هشاشة النظام المصرفي قبل وقوع الأزمة، وإن تحليل المخاطر التي تواجهها البنوك والطريقة التي يمكن أن تتأثر بها هي التغيرات في اقتصاد البلد والقدرة على رصد سلامة القطاع المالي وتفترض وجود مؤشرات صالحة للكشف عن سلامة واستقرار الأنظمة المالية، وتسمى هذه المؤشرات بمؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر.

المطلب الاول : تطورات الكتلة النقدية:

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هاته البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي :

⁴⁶ *46 CNES, Rapport sur la conjoncture économique et social du 2^{ème} semestre 2001 200^{ème} session plénière, p 121.

الجدول 05-08 : تطور الكتلة النقدية و مكوناتها خلال الفترة 1998-2005

الوحدة :مليار دج

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكتلة النقدية M2	1592.5	1789.4	2022.5	2473.5	2901.5	3354.9	3738	4146.9
1/ النقود	826.4	905.2	1048.2	1238.5	1416.3	1631	2160.5	2422.7
1-1/ نقود خارج البنوك (ورقية)	390.4	440	484.5	577.2	664.7	781.3	874.3	921
1-2/ نقود كتابية	436	465.2	563.7	661.3	751.6	849	1286.2	1501.7
2/ أشباه النقود	766.1	884.2	974.3	1235	1485.2	1723.9	1577.5	1724.2

Source :

- Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, P :111

- Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2005, P: 185 .

من خلال الجدول، نلاحظ أن الكتلة النقدية تطورت بشكل متزايد بين سنة 1998 و 2005 أي بنسبة تقارب 160%، و هذا بسبب عاملين هما : الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية والتي ارتفعت من 7.280 مليار دج سنة 1998 إلى 4.4179 مليار دج سنة 2005⁴⁷ ، إضافة إلى تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001 ، حيث خصص له غلاف مالي قدره 07 ملايين دولار (حوالي 520

مليار دج) لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات من 2001 إلى 2004¹ .

الجدول 06-08 : تطور هيكل الكتلة النقدية للفترة 1998-2005

الوحدة :%

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النقود	89.51	58.80	82.51	00.50	81.48	61.48	79.57	42.58
- نقود ورقية	51.24	58.24	95.23	33.23	90.22	28.23	38.23	20.22
- نقود كتابية	37.27	49.25	87.27	74.26	91.25	33.25	41.34	22.36
أشباه النقود	11.48	42.49	18.48	93.49	19.51	39.51	21.42	58.41

100	100	100	100	100	100	100	100	الكتلة النقدية
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	----------------

Source :

- Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2004, PP : 129 – 134

من خلال الجدول أعلاه , نلاحظ أن النقود نسبة إلى الكتلة النقدية تراجعت إلى غاية 2003 مقابل ارتفاع نسبة أشباه النقود إلى الكتلة النقدية، ويعتبر كاتجاه نقدي ملائم نتيجة استقرار الأسعار وانخفاض معدلات التضخم ثم عادت نسبة النقود إلى الكتلة النقدية إلى الارتفاع من جديد مقابل انخفاض نسبة أشباه النقود إلى الكتلة النقدية، ويعتبر كترجع في مصرفية الاقتصاد.

بالنسبة لنسبة النقود الورقية من الكتلة النقدية نلاحظ استقرارها بين 22 % و 24 % أما بالنسبة لنسبة النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب) عرفت تذبذبا إلى غاية 2001 ثم بعد ذلك أخذت اتجاهها تصاعديا. وتبرز مجتمعات الأصول الخارجية كعامل محدد للاتجاهات النقدية خلال سنة 2004 ، حيث ارتفعت من 9.2325 مليار د.ج نهاية 2003 إلى 3109 مليار د.ج نهاية ديسمبر 2004، وقد تجاوزت الأصول الصافية الخارجية سنة 2004 الكتلة النقدية في التداول والودائع تحت الطلب وبلغت 5.83% من الكتلة النقدية مقابل 5.9% نهاية 1999 و 1.60% نهاية ديسمبر 2002 و 8.69% نهاية ديسمبر 2003 وتعتبر هذه ظاهرة نقدية جديدة تميز الاستقرار النقدي في الجزائر وتؤدي دورا محوريا في التوسع النقدي، وأصبحت احتياطات .الصرف العامل الأساسي لمقابلات الكتلة النقدية⁴⁸.

المطلب الثاني : سير السياسة النقدية

عرف قانون النقد والقرض وتعديلاته الإطار المؤسساتي للسياسة النقدية وحدد مسؤوليات بنك الجزائر ، في ذلك وقد كان الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال الأعوام 1994-1998 مثلا بصافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر؛ بعد ذلك برز منذ عامي 2001-2002 النقد الأساسي (القاعدة النقدية) كهدف وسيط⁴⁹ (أي إستعادة السيولة و الاحتياطي الإلزامي) .

وسمح إصلاح أدوات السياسة النقدية، التي أرسى دعائم تطبيقها منذ عام 1994 ، بتهيئة عدة أدوات نقدية غير مباشرة لبنك الجزائر، يمكن حصرها في ما يلي :

✍ معدل مرشد محدد وفقا للتطورات الاقتصادية الكلية وكذا تطور المؤشرات النقدية.

✍ أدوات السوق النقدية ممثلة في أخذ الأمانات ومزادات القروض عن طريق المناقصات، و تم إدخال نظام لمزادات القروض عن طريق المناقصات ابتداء من عام 1995 ، كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وكأداة أساسية غير مباشرة للسياسة النقدية.

✍ وجود نظام احتياطات إجبارية .

خلال أفريل 2002 تم تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بتقديم أداة جديدة ارتبطت منطقيا بحالة فائض السيولة وهي امتصاص السيولة عن طريق إعلان المناقصات، وقد تم امتصاص جزء كبير من فائض السيولة بمبلغ تراوح بين 100 و 160 مليار د.ج ؛ ومن أجل ضمان استخدام فعال لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة قام بنك الجزائر في سنة 2003 بتحسين برمجته النقدية بمجالات دورية ؛ وقد وضع بنك الجزائر مجاميع النقود القاعدية في المقدمة كهدف وسيط للسياسة النقدية أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة

الاحتياطي الإلزامي منذ فبراير 2001 وذلك لحمل البنوك نحو تفسير جيد للسيولة وتفاذي الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة المصرفية، وتم قياس معدل الاحتياطي الإجباري بناء على تطور الاحتياطات الحرة للبنوك و تم رفعه إلى 6.55% في شهر ديسمبر بعد أن كان 4.25% بهدف تقليص إضافي لفائض السيولة appels d'offres المعروضة⁵⁰.

⁴⁸ *Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2004, PP : 129 – 134

⁴⁹ *Conseil National Economique et Social : »Projet de rapport sur : Regards sur la politique monétaire en Algérie « 26ème Session Plénière ; juillet 2005 ; p 75

من خلال ما سبق شرحه ، فإن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عبر استقرار الأسعار، و ثم دعم سير السياسة النقدية بتقوية الإشراف على البنوك من طرف لبنك الجزائر واللجنة المصرفية، وهذا وفقا للمعايير الدولية، ويتكفل البنك المركزي حسب الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 20 أوت 2003 بإدارة و توجيه السياسة النقدية⁵¹.

أما الأمر رقم 03-11 في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقروض حدد بشكل واضح الإطار القانوني للسياسة النقدية ، وحدد بموجبها سلطة مجلس النقد والنقد كسلطة نقدية، ومسؤولية بنك الجزائر في إدارة وتوجيه السياسة النقدية⁵².

و يخول مجلس النقد والقروض حسب المادة 62 إصدار النقد ويحدد مقاييس وشروط عمليات بنك الجزائر ويحدد السياسة النقدية ويشرف عليها ومتابعتها وتقييمها خاصة ما يتعلق بالجاميع النقدية والقروضية ويحدد قواعد الرقابة في السوق النقدية ويسير وسائل الدفع وسلامتها ويحدد المقاييس والنسب المالية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك .وحسب المادة 35 تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والصرف توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد ، لذلك يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب توزيع القروض وضبط سوق الصرف⁵³.

و عليه فإن الهدف النهائي للسياسة النقدية المعبر عنه باصطلاح استقرار الأسعار على المدى المتوسط، بمعنى تضخم أقل من 3 في المائة قد تم تحقيقه خلال عام 2002 ، إذ أنخفض التضخم أسعار الاستهلاك إلى 1.4% بالمقارنة مع عام 2001 حيث أن هذا المعدل 4.2 % .وزيادة على ذلك، سمح انخفاض تسارع و تيرة النمو النقدي بتحقيق الهدف الوسيط للسياسة النقدية، بواسطة تطبيق منظم للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية المتمثلة في استعادة السيولة والاحتياطي الإلزامي.

المبحث الثالث : تحديات أداء السياسة النقدية وعوائقها بالجزائر

يقصد بالسياسة النقدية تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (ممثلة في المصرف المركزي) للتأثير على كمية النقود و حجم الائتمان في الاقتصاد و يكون الغرض من هذه السياسة هو تحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل المحافظة على استقرار الأسعار و محاربة التضخم أو تنشيط الطلب في حالة الركود الاقتصادي ، و من ثم زيادة الدخل و التشغيل او المساعدة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات .

المطلب الأول :علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي

في أي سياسة اقتصادية ينبغي تحديد أهداف معينة مثل محاربة التضخم، المحافظة على مستوى نشاط اقتصادي كاف يسمح بانسجام كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، كما يجب تحقيق معدل إدماج مقبول للاقتصاد الوطني في المحيط الدولي الذي يظهر في بعض المؤشرات مثل { توازن المدفوعات الخارجية، استقرار معدل الصرف }⁵⁴، وإحداث هذه التوازنات المرغوب فيها فإن السياسة النقدية تؤثر على ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيولات اللازمة، وتؤثر بصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي، وخاصة الإنتاج والأسعار.

تستطيع السياسة النقدية أن تؤدي دورا هاما بالنسبة لسياسة التصنيع وذلك باستخدام السياسة التفضيلية في منح القروض، فإذا أرادت الدولة أن تشجع قطاعات في الاقتصاد الوطني فإن السلطات النقدية تستطيع أن تقرض بأسعار فائدة تفضيلية ومدة تمييزية

50 * محمد لقصاصي: (الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر ؛ صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، عام 2004 ، ص ص 12-15

51* تشير المادة 55 من قانون -ق هدف السياسة النقدية تمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد و القرض و الصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منظم للاقتصاد و الحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد و عليه الهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك

52* الأمر 03-11 في 26 أوت 2003 المعدل و المتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الجريدة الرسمية العدد 52 الصادرة في 27 أوت 2003 .

53* MEDIA BANK، le journal interne de la banque ، l'Algérie s'est engagé dans ça modernisation، P : 25. mai 2004. N°71. Avril. d'Algérie

54* مصطفى جعوان : النظام المصرفي الجزائري ، إشكالية الاندماج في النظام المصرفي العالمي ؛ رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، فرع مالية ، قسم العلوم التجارية ، غير منشورة المركز الجامعي الشبيخ العربي التبسي ، تبسة عام 2003-2004 ، ص ص 64-65

للقطاعات التي تريد أن تدعمها ولا تراها سببا في حدوث التضخم، والعكس أيضا صحيح، كما يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تطوير وتقوية القطاعات الرائدة والأساسية بالنسبة للتصدير من ناحية، وكما تسمح عن طريق معدل سعر الصرف المرغوب فيه أن تدعم المركز التنافسي للمؤسسات الوطنية أمام المؤسسات الأجنبية من ناحية أخرى.

وتستطيع أن تؤثر السياسة النقدية على الاستهلاك إما بالزيادة أو التقييد، فعن طريق التوسع في التسهيلات الائتمانية يزداد الاستهلاك، أما تخفيض الاستهلاك فيكون عن طريق تقييد الاقتراض من أجل تقييد الاستهلاك وتشجيع الإنتاج، وخاصة في البلدان التي تعاني من قلة الإنتاج وزيادة الاستهلاك، وهذا بالتنسيق مع السياسات الأخرى كالسياسة المالية وسياسة الأجور لتحقيق هذه الأهداف، وهذا ما يؤكد علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية⁵⁵.

المطلب الثاني: المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية

تحتاج السلطات النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، وهذه الوحدات الرئيسية التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي هي: قطاع الحكومة، قطاع العائلات، قطاع الأعمال المالي الخاص والعام، قطاع الأعمال غير المالي الخاص والعام والقطاع الخارجي.

الفرع الأول: القطاع الحكومي والعائلي: يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات من القطاع الحكومي الذي لا يزال يشغل حيزا هاما في الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق في كثير من بلدان العالم، إلا أن دور القطاع الحكومي يبقى عاملا أساسيا في توجيه وتحريك الاقتصاد، وذلك انطلاقا من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بها. فقطاع الحكومة يقوم بفرض الضرائب ويقوم بإعداد معدلات لفرضها حسب حالة الاقتصاد السائدة في المجتمع، كما تقوم الحكومة بعملية الإنفاق العام، حيث يتأثر هذا الإنفاق حسب طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع وفلسفته في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودرجته وطرقه، وهناك نوع ثان من الإنفاق العام وهو الدعم أو الإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد لعلاج انخفاض مستوى الإنفاق لديهم، ويقوم الحاصلون على هذه الإعانات بإعادة إنفاقها، كما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأفراد والمشروعات المختلفة ومن الجهاز المصرفي، وتقوم أيضا بعملية الإقراض، بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة والمؤثرة في الواقع الاقتصادي، وتعتبر الميزانية العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ثم إن تقلبات حالة الميزانية من العجز أو الفائض لها دورها في استقرار الاقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية (عرض النقود) وعلى وضع القطاع الخارجي⁵⁶. وبالتالي فإن السياسة النقدية تحتاج إلى معلومات عن هذا القطاع لما له من تأثير في الحياة الاقتصادية بصفة عامة، وفي العلاقات النقدية بشكل خاص.

أما القطاع العائلي، ويقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخول التي يحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج (الأرض، العمل ورأس المال) فهذا القطاع العائلي يحصل على الدخول النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص، كما أن قطاع العائلات يقوم بالإدخارات ولا ينتج عنها انخفاض في الإنفاق الكلي إذا تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع.

الفرع الثاني: قطاع الأعمال: يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها، وقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض السلع، وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها الآخر، وقد تكون في بعض الحالات الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن الدولة تؤثر على ذلك من حيث نوع الإنتاج وكمياته، والاستثمار، وكذلك طرق التسعير المستخدمة، ولما لذلك

⁵⁵ إن إنصاف الاقتصاد بحالة التوازن أو الاستقرار يتعلق بفعالية السياسة النقدية التي ترتبط بتسيير الكتلة النقدية حسب الظروف الاقتصادية السائدة، بسلوك الأعوان الاقتصاديين، وردود أفعالهم (العائلات، المؤسسات، الإدارات) والمحيط الدولي.

¹ * على توفيق الصادق، وآخرون: السياسات النقدية الدولية العربية؛ صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة،

من آثار هامة على تخصيص الموارد والدخول والأداء الاقتصادي، كما يؤدي القطاع الخاص دورا أساسيا في الإنتاج وخاصة في الدول التي يكون فيها هذا القطاع هو المحرك الأساسي لكل المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى دوره في الاستهلاك والادخار والاستثمار، وكذا تأثيره على عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض وعلى وضع قطاع العالم الخارجي بالزيادة في حالة الصادرات، وبالانخفاض في حالة الاستيراد. حيث أن القطاع الخاص يعمل من أجل تحقيق الأرباح من استثماراته من خلال بيع منتجاته، وإنفاقه الاستثماري يحدث أثره في الاقتصاد .

الفرع الثالث : القطاع المالي الخاص و العام : يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية وإلى الاقتصاد بشكل عام ضمن إطار حدود السياسة النقدية، التي تقوم برسمها السلطات النقدية، وهذا انطلاقا من سياستها العامة واحتياجات الاقتصاد أو استجابته لتعليمات من الحكومة.

فالقطاع المالي يوفر للحكومة موارد مالية للقيام بالإنفاق ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، تقوم بالاقتراض من الجهاز المصرفي (إما من البنوك التجارية أو البنك المركزي)، كما أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض، ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية، وتقوم الحكومة بإيداع إيراداتها لديه، وتمارس عن طريق القطاع المالي العام نفقاتها العامة، وتقوم بإدارة الدين العام، كما تحتفظ الحكومة باحتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية في البنك المركزي إلى غير ذلك .

كما أن القطاع المالي الخاص يقتض من الجهاز المصرفي إما قروضا للاستهلاك أو للاستثمار أو للاستغلال، كما يودع موارده المالية لدى القطاع المالي الخاص أو العام. وبهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في أي بلد إلى معلومات تبين معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

الفرع الرابع : القطاع الخارجي : أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، فقد ينتج القمح بالولايات المتحدة الأمريكية وتقوم باستهلاكه دول أخرى، في حين أن المستهلكين الأمريكيين لا يخلو طعامهم من فاكهة من دول أخرى مثل موز الهند وراش⁵⁷ والجزائر مثلا تحتاج إلى قهوة من البرازيل في حين أن الولايات المتحدة تحتاج إلى بترول الجزائر، وهكذا تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري، وأصبح هذا القطاع مصدرا أساسيا لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع والخدمات الأجنبية وهو ما يعرف بالواردات، كما أنه سبيلا لتصريف السلع والخدمات الفائضة عن حاجة المجتمع محليا، وأن هذا التبادل سيدير تدفقات رأسمالية بالنسبة للمصدرين وكما يسرب أموالا خارج البلد في حالة الواردات، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثيرا هاما على النشاط الاقتصادي للدولة، إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات، أو بانخفاض عرض النقود في حالة زيادة الواردات .

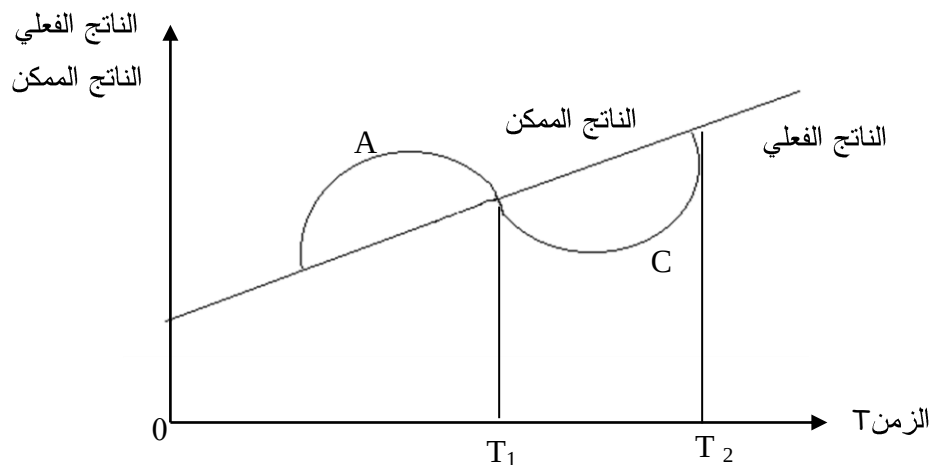
و عليه، فإن العلاقة التي تربط هذه القطاعات مع بعضها من خلال دخولها في تعاملات ومبادلات سواء كان في سوق العمالة أو سوق السلع والخدمات أو أسواق المال، وأداة التداول في هذه الأسواق هي النقود وبالتالي فإن أثر السياسة النقدية سيكون واضحا في هذه الأسواق من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية.

وعلى هذا الأساس فإن السلطة النقدية تحرص على الابتعاد عن حالات الاختلال، والمحافظة على حالة الاستقرار، وقد يكون الاختلال الناجم إما داخليا أو خارجيا، ويتشكل الاختلال الداخلي من حدوث الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن.⁵⁸ لتوضيح هذه الفجوة نأخذ الشكل البياني التالي :

1* جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، دار المريح، السعودية، 1988، ص 514 .

1* الناتج الممكن يقصد به الناتج الذي يمكن تحقيقه في ظل الظروف الطبيعية باستخدام قوة العمل و كل عوامل الإنتاج استخداما كاملا .

الشكل رقم: 08-08 : الحالات الثلاثة للاقتصاد⁵⁹



تشير النقطة **A** إلى حالة الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، بينما تشير النقطة **B** إلى تعادل الناتج الفعلي مع الناتج الممكن وذلك عند التقاء المحن بالخط عند هذه النقطة **B**.

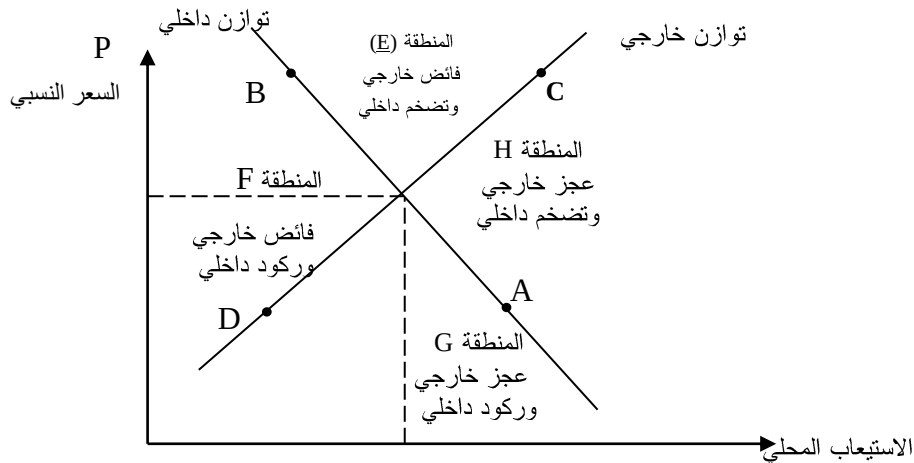
وتشير النقطة **C** إلى وضع يكون في الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن، وقد يكون الاختلال خارجياً ناتجاً عن خلل بين الإيرادات والمدفوعات الخارجية أي ميزان المدفوعات.

وعلى هذا الأساس فإن السياسة النقدية يمكن أن تعالج خليطاً من التوازن أي الاختلال الخارجي والداخلي، فيمكن أن يحقق الاقتصاد ثمان حالات مختلفة وهي :

- توازن داخلي وعجز خارجي (A) - توازن داخلي وفائض خارجي (B)
 - توازن خارجي وتضخم داخلي (C) - توازن خارجي وركود داخلي (D)
 - فائض خارجي وتضخم داخلي (E) - فائض خارجي وركود داخلي (F)
 - عجز خارجي وركود داخلي (G) - عجز خارجي وتضخم داخلي (H)⁶⁰
- ويمكن توضيح ذلك حسب الشكل التالي :

⁵⁹ علي توفيق الصادق و آخرون: السياسات النقدية الدولية العربية - صندوق النقد العربي ؛ معهد السياسات الاقتصادية أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة عام 1996 ، ص 30

الشكل رقم: 08-09 : أوضاع الاقتصاد المختلفة⁶¹



المطلب الثالث : تحديات السياسة النقدية و عوائقها بالجزائر

إن فعالية السياسة النقدية بالجزائر تتأسس بصفة خاصة على مدى مقدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضاً إلى أدنى حد ممكن، لئلتحقق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية اتجاه السلطة النقدية، إلا أن هذا يكتنفه مجموعة من التحديات والعوائق، من بينها:

- شدة حساسية الاقتصاد الجزائري وسياسته النقدية بالتغيرات التي تحدث على مستوى السوق النفطي، وكذا الاضطرابات التي قد تعرفها عملة التسديد النفطية (الدولار الأمريكي)، إذ ينجر عن ذلك علاقة دائرية بين الوضع الخارجي للجزائر والخزينة العمومية التي تجد ملاذها في الجهاز النقدي الشيء الذي قد يكون له تأثير سيئ على مسار السياسة النقدية في الجزائر، كما أنه في ظل اعتماد الجزائر على منتج واحد بصفة مرتفعة (وهي لا تتحكم في سوقه)، سينتج عنه عدم فعالية تخفيض قيمة العملة باعتباره إجراءً يُحسن من الوضع الخارجي.

- ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل؛ والمتمثلة أساساً في السوق المالي ذا النشأة الحديثة، إذ تم إحداثها بموجب المرسوم التشريعي رقم: 10/93 الذي نص على ثلاثة أنواع من الهيئات:

1- لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، لضمان حماية المستثمرين من جهة، حسن أداء السوق وشفافيته من جهة أخرى،

2- مؤسسة تسيير بورصة القيم (SGBV)، وظيفتها تنظيم وتسيير دوران صفقات القيم المنقولة،

3- وسطاء العمليات البورسية (IOB)،

خلال نهاية سنة 2000 نجد السوق المالي يسجل مجموعة قليلة من المنتجات المالية⁶² تتمثل في الآتي:

01/ دخول أول منتج متمثلاً في القروض المصدرة من طرف سونا طراك،

⁶¹ د. صالح مفتاح : النقود و السياسة النقدية - أساتذ محاضر ، جامعة بسكرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، عام 2005، ص 113

⁶² بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق ص 301

02/ دخول ERIAD Sétif إلى البورصة،

03/ دخول SAIDAL إلى البورصة،

04/ دخول الأوراسي إلى البورصة

وهذا ما يرجع إلى ضعف القدرة على الخروج من اقتصاد الاستدانة الذي يتقل كاهل البنوك إلى اقتصاد الأسواق المالية الذي يتمشى واقتصاد السوق المتوجه إليه في إطار تحول الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى عدم بلوغ درجة تحقيق الشفافية الاقتصادية في إطار هشاشة الاقتصاد الجزائري ذي القطاع الإنتاجي الضعيف، وعدم نضج القطاع الخاص، وهو ما يُفسر بسيطرة القطاع المؤطر على الأقل حكومياً على البورصة.

- ضعف التعامل مع البنوك الخاصة في الجزائر مما يوضح عدم الثقة في القطاع البنكي الخاص؛ أو بالأحرى قلة التعامل المصرفي كلية لتبقى العلاقة التاريخية بين القطاع العام العيني والقطاع العام النقدي تلعب دورها في الوساطة المالية .
و لتوضيح ذلك نأخذ الجدول التالي :

جدول رقم 10-08 : هيكله الودائع المصرفية بحسب طبيعة المصارف⁶³

الوحدة: مليار دينار (نهاية الفترة)

البيان	السنة	2000	2001	2002
ودائع تحت الطلب بالبنوك العمومية		438.244	499.174	548.130
ودائع تحت الطلب بالبنوك الخاصة		29.258	55.753	94.038
ودائع لأجل بالبنوك العمومية		928.468	1152.012	1312.962
ودائع لأجل بالبنوك الخاصة		45.882	82.994	172.229
مجموع الموارد المحصّلة		1441.852	1789.933	2127.359
نصيب البنوك العمومية		%94.8	%92.2	%87.5
نصيب البنوك الخاصة		%5.2	%7.8	%12.5

Source : Banque d'Algérie - Juin 2003 ; OP-CIT .P 52

كما أن القروض الموجهة للاقتصاد يُمكنها أن تُثبت مكانة القطاع المصرفي العمومي في العملية التمويلية وكذا مكانة القطاع الاقتصادي العمومي في الاستفادة من التمويل المصرفي، كما يلاحظ ضعف تمويل القطاع المصرفي الخاص للقطاع الاقتصادي العمومي إن لم ينعدم، ونفس الملاحظة تصدق على القطاع الخاص إذ أن القروض الموجهة للقطاع الخاص من طرف البنوك الخاصة كانت في سنة 2000 عند مستوى 9.05% من مجموع القروض الموجهة للقطاع الخاص، لترتفع هذه النسبة سنة 2002 مسجلة معدل 32.94%. من مجموع القروض الموجهة للقطاع الخاص لترتفع بذلك حصة البنوك الخاصة بالنسبة لمجموع القروض الموزعة لتسجل خلال تلك السنة 14.3%. كما نلاحظ سيطرة واضحة للبنوك العمومية على عملية التمويل. و الجدول أدناه يوضح هذا التحليل و هو على النحو التالي :

⁶³ * بند عيد الفتاح دحمان ، مرجع سابق ص 302

جدول رقم 11-08 : هيكلية القروض المصرفية بحسب طبيعة القطاع

الوحدة: مليار دينار (نهاية الفترة)

2002	2001	2000	البيان
715.834	735.098	701.812	قروض للقطاع العمومي من طرف بنوك عمومية
-	4.989	-	قروض للقطاع العمومي من طرف بنوك خاصة
368.956	297.916	264.872	قروض للقطاع الخاص من طرف بنوك عمومية
181.252	39.696	26.369	قروض للقطاع الخاص من طرف بنوك خاصة
1266.042	1077.699	993.053	مجموع القروض الموزعة
%85.7	%95.9	%97.3	نصيب البنوك العمومية
%14.3	%4.1	%2.7	نصيب البنوك الخاصة

Source : Banque d'Algérie Rapport – Juin 2003 ; OP-CIT .P 54

إن الجهاز المصرفي الجزائري يضم على عدد من البنوك الخاصة إلا أن تواجدها في الميدان يبقى ضئيلا مقارنة بعدد البنوك التابعة للقطاع العام و السبب راجع الى ضآلة التعامل مع القطاع الخاص . و عليه فهذا القطاع لا يشكل سوى 04.8% من مجموع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني (وهذا قبل أن يُحل بنك الخليفة الذي كان يُمثل 02.1% بفروعها على المستوى الترابي المقدر بـ 24 وكالة . بمعنى سيطرة القطاع العمومي المصرفي على النظام المصرفي بالجزائر⁶⁴ .

و عليه ، فإن تحكم الجهاز المصرفي في السياسة النقدية للبلاد يتجلى في تحديد الأهداف و اختيار الوسائل و الأدوات التي من خلالها يمارس المراقبة على المؤسسات و التدخل في نشاطاتها بالإضافة إلى المراحل المتابعة لتطبيقها .

و هكذا فالسياسة النقدية المتبعة من طرف السلطات كانت تهدف إلى جعل توزيع القروض عقلانيا و مراقبة توسع الكتلة النقدية التي تؤدي إلى تطبيق "إحاطة الاعتماد – L'encadrement du Crédit – الذي عن طريقه يستطيع البنك المركزي مراقبة النشاط البنكي فعندما يكون الاقتصاد يشكو من درجة عالية من التضخم و تكون المؤسسات لا تحجم عن طلب القروض رغم تكلفته الكبيرة يستوجب تدخل السلطات النقدية من أجل التأثير على الكتلة النقدية بالمساس مباشرة في نشاط البنك و توزيع القروض و هكذا يكون محتوى إحاطة الاعتماد .

و عليه فإن نجاح السياسة النقدية يتوقف على مجموعة من العوامل و الشروط من أبرزها :

- 1- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة وهذا نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة لابد من ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين
- 2- لا بد من توافر أسواق مالية و نقدية منظمة و متطورة
- 3- العمل على محاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي
- 4- العمل على استقلالية البنك المركزي عن الحكومة
- 5- لا بد من إعادة تأهيل البنوك التجارية من خلال التفتح على الشراكة بمختلف أساليبها
- 6- تكثيف البيئة المصرفية ، بمضاعفة عدد المصارف الخاصة و العمومية المحلية و الأجنبية لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة و التنافسية

⁶⁴ * Banque d'Algérie : Le système de paiement en Algérie – Etat des lieux -, OP.CIT P13

- 7- يجب إعادة الاعتبار لدور البنوك ، بإعادة النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بالدولة و ذلك في حدود ما للدولة من حقوق و ما عليها من واجبات كباقي المساهمين (احترام الدولة لقواعد السوق كأساس لهذه العلاقة)
- 8- تحسين و تنويع الخدمات المقدمة للمدخرين و إتباع سياسة أكثر ديناميكية فيما يتعلق بجمع الموارد مع تكرير وسائل الدفع و تعميم استعمالها .

خاتمة

لقد شرعت الجزائر في تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينيات من اجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، و مست الإصلاحات جميع القطاعات الاقتصادية و كغيره من القطاعات ، شهد القطاع المالي أولى الإصلاحات باعتماد قانون القرض و النقد في أبريل 1990.

إن السياسة المصرفية و المالية لبلادنا نظمها في بادئ الأمر من الناحية التشريعية قانون النقد و القرض (10/90) الذي عرف تطبيقات ميدانية لم تمكن في كثير من الأحيان من السير الحسن للنشاط المصرفي و المالي على الرغم من عملية التطهير التي عرفتها البنوك و المؤسسات المالية العمومية ، تطبيق نتج عنه ازدواجية في التسيير ، و غياب تنسيق مؤسسي صعبت في إرساء السياسة الاقتصادية المستقرة ، و هي النقائص التي أثرت سلبا على توازنات المنظومة المصرفية لا سيما من حيث تعبئة الادخار الوطني و تمويل الاستثمار. وقد سمحت هذه الاختلالات في مراجعة لميكانيزمات التنظيمية للنظام المصرفي بأمر رئاسي صادر سنة 2003 قصد ترقية أدوات الضبط النقدي و المالي ، و تصحيح هذه الاختلالات خاصة في مجال الإشراف على السوق النقدية و كذا تعزيز مراقبة البنوك و المؤسسات المالية ، و التحكم أكثر في الأخطار المرتبطة بالصرف و نسب الفوائد و التداول النقدي، و تحسين أساليب تسيير و متابعة المديونية العمومية الداخلية و الخارجية و تسهيل تبادل المعلومات بين السلطة النقدية و الجهاز التنفيذي .

أما فيما يخص برامج الإصلاح النقدي و المالي له تكاليف اجتماعية باهظة مست مختلف شرائح المجتمع ، حسب صندوق النقد الدولي ، فغن نسبة الطبقة الفقيرة تقارب 50% من العدد الإجمالي منهم 25% يعيشون تحت خط الفقر، وعلى الرغم من تحسن القدرات المالية لدى البنوك العمومية من جراء تحسن الوضعية الاقتصادية للبلاد يبقى المتعاملين الاقتصاديين بما فيهم الخواص يعانون من صعوبات من الاستفادة من القروض البنكية .